

## العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه

أ.م.د. حامد عبد الحسن كاظم

إدريس حمد هادي

### الملخص:

يكتسب هذا البحث أهميته بالدرجة الأولى من كونه يبحث في أقدم كتاب صنّف في علم العربية وهو كتاب سيبويه، ولا شك في أنّ هذا الكتاب قد حوى بين دفتيه أغلب مباحث العربية من صوت وصرف ونحو ودلالة وغير ذلك، والهدف من هذا البحث هو بيان عناية القدماء بدلالة البنية الصرفية ولاسيما أنّ بعض المحدثين يرى أنّ القدماء لم يولوا المعنى ودلالة البنية الصرفية كبير عناية في مصنفاتهم فرأينا أنّ نبحث في العلل التي فسّر القدماء على أساس ما ورد عن العرب من أبنية مستعملة تعتمد على الدلالة والمعنى، فجاء هذا البحث بعنوان (العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه) لنرى أصحح ما ذهب إليه بعض المحدثين أم غير صحيح؟.

ويقوم هذا البحث على أربع علل صرفية هي (علة خوف الالتباس، وعلة الفرق، وعلة أمن اللبس، وعلة التحقيق أو التأكيد).

الدلالة أو يؤدي إلى الخلط بين استعمالين يجب التفريق بينهما لتفادي ذلك الخلط.

فهناك الكثير من الأبنية العربية صيغت على هيئة مخصوصة تدلّ على معنى كُلي عام، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات فهذه كلها لها أبنية محددة وصيغ ثابتة تصاغ عليها، إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يُراد منها الدلالة العامة الموضوعية لها تلك الأبنية. وإنما يُقصد بها معانٍ مخصوصة ودلالات تنحصر في أمور تعارفوها<sup>(٤)</sup>. فالصرفيون اعتمدوا على الدلالة ضابطاً في صياغة كثير من الأبنية بوصفها ملحظاً بارزاً من خلالها إذ ((تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة (معنوية خاصة))<sup>(٥)</sup>.

المقصود بالعلل الدلالية كما يعرفها د.حسام أحمد قاسم أنها: ((مجموعة العلل التي تُفسّر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تُبرّر الخروج على القاعدة بإظهار القاعدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج))<sup>(١)</sup> فهي تعطي هذه القيمة الدلالية لاستعمال ما من استعمالات العرب مسوّغة الخروج على القاعدة بما حققه من دلالة<sup>(٢)</sup>.

فالمحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه العلل هو الدلالة؛ لأنّ وضوح الدلالة هو الهدف النهائي للتحليل الصرفي في علم اللغة؛ ولأنّ علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة يحاول دراسة المعنى وسير أغواره<sup>(٣)</sup>.

ولا تعتمد العلل في هذا البحث على ما وُضعت له البنية أصلاً؛ لأنّ أصل وضعها ربّما يكون ملبساً غير متّضح

قاسم والدكتور شعبان عوض<sup>(٨)</sup>. وزاد الأخير منهما (علة خوف الالتباس وعلة الرجوع إلى المعنى)<sup>(٩)</sup> ولا اتفق معه في الثانية منهما؛ كونها ألصق بالعلل القياسية – موضوع الفصل الثالث – فهي تعتمد على المشابهة بين المعاني التي تُصاغ الأبنية على أساسها. وقد بيّنا أنّ المسوغ لمجيء المصادر متشابهة مع اختلاف أبنية أفعالها. أنها تشابهت في المعنى أو تقاربت فيه وذكرت الشواهد على ذلك من كتاب سيبويه في محلّها<sup>(١٠)</sup>.

ولذلك سندرس في هذا البحث أربع علل تعتمد على الدلالة، هي علة أمن اللبس وعلة خوف الالتباس، وعلة الفرق أو التفريق، والحق أنّ هذه المجموعة يربطها رابط واحد يوحدّها، وهذا الرابط هو مصطلح (اللبس) وهذا المصطلح هو بمثابة المحور الذي تدور فيه هذه العلل ويكاد يجعلها علة واحدة من حيث النتيجة، ونستطيع تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:

وكذلك اعتمد على الدلالة في منع صياغة بعض الأبنية وتفسير الكثير من الظواهر الصرفية، كما سنرى ذلك عند سيبويه من خلال البحث.

وإذا كانت العلل الدلالية عللاً تقوم على مراعاة المعنى<sup>(١١)</sup> إذن فهي تبحث في الألفاظ من حيث وضوح دلالاتها وغموضها، وإنما يكون الغموض عند حصول اللبس بين لفظين متشابهين في الصورة، حتى تقوم القرينة كي تخلص اللفظ لإحدى الصورتين دون الأخرى فيتحقق الوضوح وتستقر الدلالة.

والقرينة مهمة جداً في وضوح الدلالة ومنع اللبس، فإن وُجِدَتْ فلا يُخشى لبس في النص، قال ابن يعيش في تصغير (محمود): ((وتقول في تحقير محمود حميد بحذف الميم والواو؛ لأنهما زائدتان، ولا تبالي الإلباس ثقة بالقرائن...))<sup>(١٢)</sup>.

وبهذا يمكن أن تدخل في هذا الفصل كل علة تقوم على الدلالة من حيث الوضوح والخفاء وهذه العلة هي: (علة أمن اللبس وعلة الفرق) باتفاق بين الدكتور حسام أحمد

خوف الالتباس ← يدفع المتكلم إلى ← التفريق ← فلما فرّق بين الألفاظ المتشابهة بالقرائن ← أمن اللبس، فاتضحت الدلالة.

الخلط والشبهة كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين<sup>(١٣)</sup>. وفسره بعضهم بأنه بمعنى الشك<sup>(١٤)</sup>. ومن المعنى اللغوي لهذا اللفظ أخذ المعنى الاصطلاحي، ومعناه غموض المعنى في اللفظ أو التركيب وعدم فهم المقصود منهما ما يؤدي إلى الخروج عن مقاييس العربية المألوفة تخلصاً من هذا الغموض؛ فالعرب يحرصون على الإبانة ويتحاشون الخلط بين المعاني المختلفة<sup>(١٥)</sup>. فاللبس يدعو إلى اضطراب العبارة والغموض في فهمها، ووجوده في الكلام يؤدي إلى انعدام الغاية منه، والفائدة المقصودة من سياقه؛ لذا يتجنبه الناطق قدر المستطاع ويتعد عنه<sup>(١٥)</sup>. ويقول د. رشيد العبيدي إنّ ((الالتباس جانب مهم

فهذا هو الترابط بين هذه العلل الثلاث، إلا أننا سنبحث كل واحدة منها بشكل مستقل اعتماداً على ما ورد من نصوص عند سيبويه.

وقبل أن نلج في بحثها يجدر بنا أن نوضح معنى مصطلح (اللبس) الذي أشرنا قبل قليل إلى أنه الرابط بين هذه العلل.

فاللبس في اللغة يعني الخلط<sup>(١٦)</sup>. وبهذا المعنى ورد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (ق: ١٥) فاللبس هنا بمعنى

العلة في كتاب سيبويه ظهوراً يُنبئ عن عنايته بها وعدم إغفاله لأثرها في المعنى والدلالة.

وقد صرح سيبويه بهذه العلة في النسبة إلى الأسماء المركبة تركيب إضافة، كعبد الله وعبد القيس، فالقياس فيها— كما يذكر العلماء— حذف احد الاسمين عند النسبة إليها وخصّ الثاني من المركبين بالحذف وتتم النسبة إلى الأول منهما فنقول في عبد القيس: عبدي وفي امرئ القيس: امرئي، وشذّ من ذلك (عبد مناف) فقالوا فيه منافيّ مخافة الالتباس<sup>(٢٢)</sup> قال سيبويه ((وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيّ فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا منافيّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شينين جاز؛ لكرهية الالتباس))<sup>(٢٣)</sup>. ولم يعين الخليل موطن الالتباس الذي خيف في تكلم المسألة، ويظهر من كلامه المذكور أنّ موطن الالتباس الذي قصده أنّ لفظة (عبد) كثيراً ما تضاف إلى الأسماء؛ كعبد الله وعبد القيس وعبد الدار، فلما كانت كذلك خيف الالتباس في (عبد مناف) إذا قلنا: عبديّ أن يلتبس بهذه الأسماء، فلا يُعرف أهو عبد الله أم عبد القيس... فلما خيف اللبس وجبت الإضافة إلى الاسم الثاني خلافاً للقياس كي يظهر القصد وتتضح الدلالة من الاسم المنسوب.

وفي مثل هذا المثال ربّما لا نستطيع الاتكاء على القرينة في تجنب اللبس، فلا يمكن أن ننسب إلى الاسم الأول ونحدد ذلك بقرينة تدل على المعنى، وعليه لا يمكن إيضاح القصد إلا أن نحدد الكلام تحديداً، وإن كان الغالب الاعتماد على القرائن للتفريق؛ لذلك ترى تأثير القرينة واضحاً عند تصغير أسماء الإشارة نحو: هذا وذاك والأاء وهذه، فهي لا تصغر على حدّ تصغير الأسماء المتمكنة، بل لها حال في التصغير تختص بها فنقول في تصغيرها: هذياً وديّك وألياً<sup>(٢٤)</sup>. أما اسم الإشارة للمؤنث (هذه) فله حالة خاصة؛ فلو قلنا في تصغيره (هذياً) لالتبس بتصغير (هذا) الذي للمذكر؛ لذا فتصغر على ما وُضع لها أصلاً؛ فهي في

في اللغة يُعتلّ به للتفريق بين الأبنية التي يُخاف فيها اللبس<sup>(١٦)</sup>. على أنّ بعض العرب إذا أمن اللبس أجرى كلامه على ما شاء من قياس العربية في نطقه وإن وافق غيره<sup>(١٧)</sup>.

وقد ينشأ اللبس من الاشتراك اللفظي<sup>(١٨)</sup>، أي أن يكون اللفظان متفقين في المبنى مختلفين في المعنى، فيلتبس الأمر، فمثلاً الفعل: ضاع له معنيان متضادان فتارة يعني بان وانتشر كما تقول: ضاع المسكوتارة يعني فُقد كما تقول: ضاع الخاتم، فهذا يعني أنّ اللبس في ظاهر اللفظ، فلو أُرجع إلى أصله خلص لأحد المعنيين دون الآخر، ففي المثال الأول: ضاع هي في الأصل ضوع يضوع أما الثاني فالأصل فيه، ضاع يضيع، وقد جاء في الأضداد لابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ): (ضاع الرجل إذا فُقد وإذا تبين<sup>(١٩)</sup>).

وقد يكون اللبس ناشئاً من العوارض التصريفية كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من بعض الأفعال من مثل الفعل الخماسي (اختار)، فاسم الفاعل من الفعل (اختار) المبني للمعلوم هو (مُختار) وأصلها (مُختور) بوزن (مُقتعل)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، أما اسم المفعول من الفعل نفسه فهو (مُختار) أيضاً، وأصلها (مُختور) من الفعل المبني للمجهول، بزنة (مُقتعل) وقلبت الواو فيها للسبب نفسه في الأولى، وهما متشابهان ويفرق بينهما من سياق الكلام<sup>(٢٠)</sup> أو قد يحدث اللبس من تناوب الصيغ واشتراكها، وغيرها من مداخل اللبس<sup>(٢١)</sup>.

وعلى وفق المخطط الذي وضعناه في الصفحات السابقة لهذه العلل الثلاث سنبدأ بعلة خوف الالتباس أو كراهة الالتباس كما وردت عند سيبويه في كتابه.

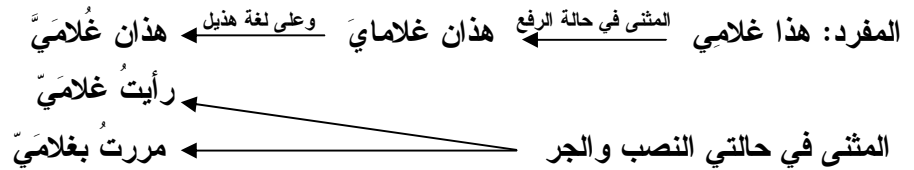
#### ١- التعليل بعلة خوف الالتباس:

تكشف هذه العلة عن غرض دلالي وهو أن يحرص المتكلم بسليقته وطبعه على الإبانة ووضوح القصد وتعني أن يتحاشى استعمال ما يؤدي إلى الغموض. وتظهر هذه

بأقصى حدّ ممكن؛ لأنّ العرب يحرصون على الإبانة والوضوح ويتحاشون الخلط بين المعاني<sup>(٢٩)</sup>.

فاللبس محذور ومن ثمّ وُضع له ما يزيله إذا خيف<sup>(٣٠)</sup>. فالعرب تكره الالتباس أن تقع فيه؛ ولاسيما إذا وجدوا عنه مصرفاً. فقد ذكر سيبويه أنّ الاسم المقصور عندما يضاف إلى ياء المتكلم سيلتقي – لو أُجري على لغة هذيل في حالة الرفع – مع حالتي النصب والجر ويلتبس بالمفرد؛ فقال عند حديثه على هذه الياء (ياء المتكلم): ((فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص، إلا أنه ليس فيها لغة من قال: بُشْرِيّ، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو عَصِيّ، فكرهوا الالتباس حيث وجدوا عنه مندوحة))<sup>(٣١)</sup>.

ونستطيع تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:



في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء<sup>(٣٤)</sup>.

وقد يفسّر سيبويه استعمالاً لم يرد عن العرب، ويُعلّله بأنّ لو استعملوه لالتبس عليهم الأمر فأثروا الفصل، ونرى ذلك في جمع (فعل) من المعتل العين بالواو أو الياء للكثرة على (فُعُول وفِعَال) وهما شريكان في هذا الوزن، فاختصت (فُعُول) بمعتل العين بالياء واختصت (فِعَال) بمعتل العين بالواو، فيجمع: بيّت على بيوت، وثُوب على ثياب، مع أنّ الضمة تستثقل في الياء لكنهم لم يجمعوا (بيت على بيات) مع خفتها كي لا يقعوا في التباس المعتل الذي أصله واو بالمعتل الذي أصله ياء فأرادوا أن يفصلوا، قال سيبويه: ((كأنهم كرهوا أن يقولوا: بيات، إذ كانت أخفّ من فُعُول

الأصل (تا) فنقول في تصغيرها (تِيّا) كي يتم التفريق بينها وبين المذكر<sup>(٢٥)</sup>. قال سيبويه: ((وأما تِيّا فإنما هي تحقير... وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر))<sup>(٢٦)</sup> وضرب لذلك مثلاً قول الشاعر كعب الغنوي<sup>(٢٧)</sup>:

وخبرُتْمانِي أنما الموتُ في القُرَى

فكيف وهاتا هَضْبَةً وَقَلْبُ

والشاهد فيه قوله: هاتا ومعناه هذه، فإذا صغرت هذه قلت: هاتِيّا على لفظ هاتا لئلا يلتبس بالمذكر<sup>(٢٨)</sup>.

وفي هذا الشاهد الذي ساقه سيبويه أمر مهم وهو أنّ اللبس يمكن أن يحصل بين اللفظين مع وجود القرينة، وهذا يدل على أنها لا تكفي في بعض الأحيان للتفريق وعليه يجب التفريق من جهة اللفظ أيضاً؛ فاسم الإشارة في المثال المتقدّم يعود على المؤنث وهو قوله: (هَضْبَةً وَقَلْبُ) ولكنّ المتكلم يحرص على وضوح الدلالة والإبانة

فسرّ امتناعها أن تجري على لغة هذيل لما حصل فيها من التوافق في لفظ (غلامي) المؤدّي إلى الالتباس؛ أنّ هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء وتدغمها في ياء المتكلم<sup>(٣٢)</sup>.

فالعلاقات الوفاقية تدعو إلى اللبس كما أنّ من شأن العلاقات الخلافية (الفروق) أن تعين على أمن اللبس، والتفريق بينها يعتمد على القرائن التي بها يتضح المعنى<sup>(٣٣)</sup>. فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأنّ يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في السياق، فإذا تحقّق المعنى بعلامة أصبح نصّاً

((ذَفْرِيَانْ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ حَذَفُوا لِالْتِبَسِ بِمَا لَيْسَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّأْنِيثُ مِنَ الْأَسْمَاءِ))<sup>(٣٥)</sup>.

## ٢. التعليل بعلة الفرق:

تكون علة الفرق بمثابة الأداة التي بها يُؤمّن اللبس، ويتّضح المعنى المراد، فيلجأ إليها للفصل بين المتشابهات، والفرق إنما تتحقق بالقرائن أيّاً كان نوعها.

ويذكر الدكتور تمام حسان أنّ اللبس يحصل في البنى التي تتفق في صورها تماماً، إلا أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية تحول دون ورود هذا اللبس، من ذلك أن تتفق صيغة الاسم والوصف فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما إلا أن تقوم القرينة فيحصل التفريق<sup>(٣٦)</sup>.

فعله الفرق تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة<sup>(٣٧)</sup>.

وقد علل سيبويه بهذه العلة كثيراً من الأحكام الصرفية التي يفسر على أساسها ماجاء عن العرب من استعمالات؛ فمثلاً عند الإضافة إلى كل اسم آخره ألف زائدة، وكان على أربعة أحرف، تحذف منه هذه الألف؛ لأنها زائدة، ولو أثبتوها لكات بمنزلة الحرف الأصلي. فنقول في حبلى ودفلى بعد حذف الألف: حَبْلِيّ وِدْفَلِيّ، وورد عن بعض العرب أنهم قالوا: دفلوي ليفرقوا بينها وبين التي من نفس الحرف<sup>(٣٨)</sup> قال سيبويه: ((ومنهم من يقول: دِفْلاويّ، فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف... فبنوه على هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف))<sup>(٣٩)</sup>.

فالألف في حبلى زائدة للتأنيث؛ لذا فهي تُحذف في الإضافة، ومن قال: دِفْلاويّ فقد أثبت الألف وقلبها واواً، ليفرق بينها وبين الأصلية، فلو أننا عاملناهما كليهما بالحكم نفسه فسيؤدي ذلك إلى اللبس بين الأصلية والزائدة، فلما أثبتت الزائدة، حصل الفرق بينهما.

ومن أظهر الأمثلة على هذه العلة ما ورد في كتاب سيبويه عند مقارنته بين بنائي التصغير وجمع التكسير؛

من بنات الواو لئلا تلتبس الواو بالياء فأرادوا أن يفصلوا. فإذا قالوا: أبياتٌ وأسواطٌ فقد بينوا الواو من الياء))<sup>(٣٥)</sup>.

ففي هذا المثال تعارضَ الثقل بالالتباس فنرى العرب قد احتملوا الثقل من أجل الإبانة والفصل ومنع الوقوع في الالتباس بين هذه الأبنية.

ومما خافوا فيه التباساً ما ذكره سيبويه في باب (فَعَل) بضم العين في الماضي والمضارع مثل صَبِحَ يَصْبِحُ، ولم يُجر فتح عينه مخافة أن يَخْرُجَ فَعْلٌ من هذا الباب؛ قال: ((ما كان على ثلاثة أحرف قد يبنى على فَعْلٍ وفَعْلٍ وفَعْلٍ، وهذه الأبنية كل بناء منها إذا قُلت فيه فَعْلٌ لزم بناء واحداً في كلام العرب كلها... وقالوا: مَلَوْ فلم يفتحوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يُخرجوا فَعْلٌ من هذا الباب وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ في هذا الباب، فلو فتحوا لالتبس فخرج فَعْلٌ من هذا الباب))<sup>(٣٦)</sup> وإنما لم يُنقل فَعْلٌ إلى فَعْلٍ؛ لأننا لو فتحناه لم نعلم أصله فهو فَعْلٌ أم فَعِلٌ<sup>(٣٧)</sup>، فلما كان إبدال حركة العين مؤدياً إلى اللبس في أبواب الفعل ترك التغيير في حركة عينه<sup>(٣٨)</sup>.

ومما علله سيبويه بالعلة نفسها ذكره الأفعال المعتلة وأواخرها بالواو أو الياء مثل غزا ورمى عند إسنادها إلى ضمير الغائب المثني، فذكر أنّ هذه الأفعال إذا أُسندت إلى تاء التأنيث الساكنة سوف تحذف حروفها المعتلة نقول: رَمَتْ وَغَزَتْ، أما إذا أُسندت إلى ألف الاثنين فسوف تظهر الياء والواو، فنقول: رَمِيَا، وَغَزَوْا<sup>(٣٩)</sup>. قال: ((لئلا يلتبس الاثنان بالواحد))<sup>(٤٠)</sup>.

فالصورة المُلبسة تتحقق عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، فلو لم تُردّ الياء الأصلية في الفعل (رَمَى) وأصله (رَمَى) لالتبس بالفعل المسند للواحد المذكر الغائب، وكذلك الفعل غزا.

أما إذا كان الاسم فيه ألف التأنيث مثل ذَفْرِيَانْ فلا يقولون: ذَفْرَانْ في تثنيته لأنّ هذا سيؤدي إلى الالتباس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء<sup>(٤١)</sup>، فتقول:

فالتصغير في ما زاد على الثلاثي إنما يجيء على حال مُكسَّره للجمع في الحركات والسكون، فالتصغير أوله مضموم وأول الجمع مفتوح وثالثهما حرف لين، وهو في التصغير الياء وفي الجمع الألف؛ قال سيبويه: ((اعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مُكسَّره للجمع في التحريك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين كما أنك إذا كسرتَه للجمع كان ثالثه حرف اللين، إلا أن ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح... وإنما فُعل ذلك؛ لأنك تُكسِّر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع))<sup>(٤٧)</sup>.

فالتفريق في هذا الباب عام لا يختص ببنية ما فهو يشتمل على أبنية التصغير كلها، وأبنية الجمع مما زاد على الثلاثي من الطرفين. وإنما حصل التفريق بالحركات، فلما كان التصغير يُغيَّر المُكَبَّر عن لفظه بعلامة تدل عليه، اختاروا له الضم؛ لأنَّ الفتح لأول جمع التكسير ولم يختاروا الكسرة؛ لأنَّ ثالث التصغير ياء وبعدها حرف مكسور في ما زاد على الثلاثي، فنقل اجتماع الكسرتين والياء فاخترت الضمة؛ لأنها تخالفهما<sup>(٤٨)</sup>.

ومهما كثرت التفسيرات عن الكيفية التي حصل بها التفريق بين بنائي التصغير وجمع التكسير، فالغاية واحدة، والنتيجة واحدة وهي الفرق أو التفريق، فنرى سيبويه أعطى علة واحدة نتعلم منها سبب اختلاف هذين البنائين وهي علة الفرق.

وبالعلة نفسها علل سيبويه عدم التمييز بين اسم الجنس والاسم المفرد بالتاء؛ إن لم يكن للاسم واحد من لفظه، ومثَّل له بـ(حُفَاءَ وطرفاء) فهي تطلق على الجميع كما تطلق على الواحد المفرد وعلل ذلك بأنَّ هذه الأسماء ((لما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسرٍ عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث... ولم

يحيئون بعلمة سوى العلامة التي في الجميع؛ ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث نحو: البُسْر والتَّمْر))<sup>(٤٩)</sup>. ويقصد أن هذه الأسماء تقع للمفرد والجمع على حد سواء، ولم يكن فيها علامة تميِّز مفردها عن جمعها كما في تمرة وتمر، فهي ليس لها واحد من لفظها؛ ففرقوا بينها بأن وصفوا هذه الأسماء عند أفرادها؛ فإذا أرادوا المفرد قالوا: طرفاء واحدة، وإذا أرادوا الجمع قالوا: طرفاء كثيرة، وإنما لم يسع أن يفرق بين الواحد منها والجمع بالتاء؛ لأنها تنتهي بألف تأنيث ولا يمكن الجمع بين تأنيثين<sup>(٥٠)</sup>، فتركوها على حالها وفصلوا بالصفة.

فالتفريق يقوم على مراعاة المعنى وهو يُنسب إلى العرب، كما ذكر سيبويه، فهم الذين يفرقون بين شيئين أو استعمالين بملاحظة المعنى، وهذا التفريق المنسوب لهم، ليس منشؤه الرواية عن العرب، وإنما هو تفكير وتأمُّل في استعمالات العرب وأساليبهم، وقد سمح له هذا التفكير والتأمُّل أن يستنتج مثل هذه العلة<sup>(٥١)</sup>.

فقد شدَّ (فوارس) لخلوصه للمذكر وعدم اشتراك المؤنث فيه، فلا حاجة لأنَّ يُفصل بينهما؛ لأنَّهم قالوا: ((فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم فلما لم يخافوا الالتباس، قالوا: فواعل كما قالوا: فُعْلان... حيث كان اسماً خاصاً كزيد))<sup>(٦٠)</sup>.

فالقصد من عبارة: ((لم يخافوا الالتباس)) أنهم أمنوا الالتباس، ونراه احتكم إلى الاستعمال العربي بعد الاستقراء، وفسر على أساسه ذلك الاستعمال. فحُمِل فوارس على الشذوذ؛ لأنَّهم لم يجمعوا فاعلاً صفة على فواعل وإن كان هو الأصل؛ لأنَّهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكَرهُوا التباس البناءين إذ لو قالوا: فوارس لم يُعَلِّم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة؟<sup>(٦١)</sup>.

فالكلام هو اللفظ المفيد وتكون الإفادة عند أمن اللبس<sup>(٦٢)</sup>، وهذه العلة تبنى على الفروق الدلالية بين الألفاظ والأبنية<sup>(٦٣)</sup>.

وقد يرد عن سيبويه أمن اللبس بواسطة الحركة، ومما جاء من ذلك قوله عند اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من مزيد الثلاثي من مثل: قَاتِلٌ وَتَغَاغُلٌ، فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد، الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، والميم مضمومة تلحق كلا منهما أولاً، نقول: مُقَاتِلٌ وَمُقَاتَلٌ فَجَرَى عَلَى مَثَالِيْقَاتِلٍ وَيُقَاتَلُ وَيَتَغَاغُلُ وَيَتَغَاغُلُ ((ألا أنك ضمنت الميم وفتحت العين في يتغافل؛ لأنَّهم لم يخافوا التباس يتغافل بها))<sup>(٦٤)</sup>.

وهذا ما سوَّغ أن يجري الاسم مجرى الفعل ولم يلتبس. وقد يذكر سيبويه مصطلح الالتباس مجرداً عن مصطلحي (الأمن أو الخوف) وذلك في ((باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة))<sup>(٦٥)</sup>. وفيه ذكر أن الفعل المسند إلى الواحد عند جزمه وإسناده إلى نوني التوكيد يجب تحريكه بالفتح دون الكسر والضم<sup>(٦٦)</sup>. ((ولم

فأتموها؛ لأنَّها لا كسرة بعدها، فلم تُحذف، فرقوا بينها وبين يفعل))<sup>(٦٤)</sup>.

فحذفوا الواو مما كان مكسور العين في المضارع نحو: وَعَدَ يَعد، وأثبتوها في ما كان مفتوح العين، فقالوا: وَجَلَّ يَوجَل، ولم يحذفوا الواو لئلا يلتبس بباب وَعَدَ يَعد تفريقاً بينهما.

وقد يعبر سيبويه عن التفريق بالفصل وذلك في اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الأجوف نحو قال وبيع، فعند اشتقاقه منهما نقول: أَقُولُ وَأَبِيعُ بالإتمام قال: ((وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام))<sup>(٦٥)</sup>.

وكذلك يجب الإتمام في اشتقاق أفعل التعجب من الفعل الأجوف نقول: ما أقولُه وما أبِيعُه؛ لأنَّ معناه معنى أفعل منك وهو التفضيل<sup>(٦٦)</sup>. ((فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام...))<sup>(٦٧)</sup>.

وكذلك يفرق بين الاسم والفعل، ففي الاسم يجب الإتمام لتفريقه عن الفعل قال: ((ويتم في أفعل وأفعل؛ لأنَّهما اسمان، فرقوا بينهما وبين أفعل وأفعل من الفعل، ولو أردت مثل أصبغ من قلت وبيعت لأتممت لتفرق بين الاسم والفعل))<sup>(٦٨)</sup>.

### ٣. التعليل بعلة أمن اللبس:

هذه العلة استعملها سيبويه في تعليل بعض الأحكام الصرفية التي وردت عن العرب، والتي أمنوا فيها اللبس لوجود المانع من حدوثه، وعبر سيبويه عن هذه العلة بعدم خوف الالتباس، وذلك عند حديثه على الصفات التي بُنيت على حد بناء الأسماء من مثل بنانهم (راكب) على رُكبان بزنة (فُعْلان)، وكذلك فارس وفُرسان وراع ورُعيان، وكذلك جمعوا هذه الصفات على (فُعْال) فقالوا: صحاب، ولا يكون ذلك في (فواعل)؛ لأنَّ أصله الصفة وله مؤنث فيفصلون بينها بالتاء إلا في (فوارس) لما أمنوا التباسها لكونها لا تأتي إلا للمذكر جاءوا بها على هذه الزنة<sup>(٦٩)</sup>.

سيبويه اعتماداً على المعنى ومراعاة للدلالة ولا أدري كيف يذكر د. فاضل السامرائي أن القدماء كانوا يمرون بمسألة المعنى عَرَضاً، ولم يركّزوا البحث فيها ولم يقطعوا في شأنها بشيء، بل كانت دراساتهم مُنصّبة على كيفية صوغ الأبنية وهل هذا البناء مسموع أم مقيس مجرداً من المعنى<sup>(٧٢)</sup>. وفي الوقت نفسه يعترف الدكتور السامرائي أنهم لم يغفلوا المعنى تماماً، وحملهم مغبة عدم فهم دارجي العربية حديثاً كثيراً من الفروق بين الأبنية<sup>(٧٤)</sup>. وبعد أن بيّن أن القدماء لم يفرّقوا بين الصيغ من حيث دلالاتها نراه بنى أكثر كلامه وعضد أكثر آرائه بأقوال القدماء، فلا يكاد يأتي على مسألة، إلا يذكر نصّ ممن سبقه، من مفسرين أو لغويين، أفلا يكفي استشهاده هذا دليلاً على سعة بحث القدماء للمعنى ودلالته وكثرة إطلاعهم على أسرار لغتهم؟!.

#### الهوامش

- (1) الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن: ٣٩٤ – ٣٩٥.
- (2) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٢٢.
- (3) ينظر: العربية والغموض، د. حلمي خليل: ١٣.
- (4) ينظر: دور البنية الصرفية فيوصف الظاهرة النحوية وتعيدها: ٧٠.
- (5) نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى: ٧٠، وينظر: دور البنية الصرفية: ٦٢.
- (6) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٩٥.
- (7) شرح المفصل: ٥٨٠/٢.
- (8) ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: ٣٩٤ – ٣٩٧، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٣٠ – ٢٣١.
- (9) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٢٠.
- (10) ينظر: ٨٩ – ١٠٢ من هذه الرسالة.

يكسروا فيلتبس المذكر بال مؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع وذلك قولك: اعلمن ذلك وأكرمّن زيداً<sup>(٦٧)</sup>. أما ((إذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً ثلثا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلنّ ذلك، وهل تخرجنّ يا زيد))<sup>(٦٨)</sup>.

وهناك علة تعتمد على الدلالة في كتاب سيبويه نذكرها إتماماً للفائدة وإن كانت قليلة الورد، هي:

#### ٤. التعليل بعلة التحقيق أو التأكيد:

يكن في هذه العلة ضرب من المبالغة والتأكيد للمعنى المراد من البناء، ولا شك في أنّ المبالغة تضيف على البنية دلالة أكبر؛ وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في موضع واحد وهو إلحاق هاء التانيث بوزن (فعل) فيكون على زنة (فُعولة وفِعالَة) وهو القياس أن يُكسّر عليه قال: ((وزعم الخليل أنهم إنما أرادوا أن يحققوا التانيث. ذلك نحو: الفِعالَة والبُعولة والعمومة، والقياس في فَعَل ما ذكرنا، وأما ما سوى ذلك، فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تُطلب النظائر...))<sup>(٦٩)</sup>.

وذكر هذا المعنى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: ((ومن أبنية الجموع فعالة: جاء في فَعَل فُعولة وفِعالَة، وزعم الخليل: إنما أرادوا أن يحققوا التانيث، نحو الفِعالَة يعني تانيث الجمع، وجاء في فَعَل، جَمَل وجِمالة، وحَجَر وحجارة))<sup>(٧٠)</sup>.

فالعرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له<sup>(٧١)</sup>، ويذكر ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أنّ العرب تقول للرجل إنسان وللمرأة إنسان، وربما أثبتوا الهاء تأكيداً لرفع اللبس فقالوا: كَلِم إنسان إنسانة، والعرب تقول في تأكيد المؤنث وإن لم يحسوا لبساً عجوزة وأتانة وشيخة<sup>(٧٢)</sup>.

وبعد هذا العرض للنماذج التي وردت في كتاب سيبويه، بات جلياً مدى اهتمام العرب بالمعنى والمحافظة عليه واضحاً لا لبس فيه ولا عوج مما يؤدي إلى وضوح دلالة الكلام وغايته، ومع وجود هذا الكمّ من الأبنية التي جاء بها



- (27) البيت في ديوان الأصمعيات للأصمعي (ت ٢١٦هـ -): ١١٣، منتهى الطلب من أشعار العرب، جمع محمد بن المبارك بن ميمون: ٦/ ٣٩٣، كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش الأصغر: ٧٥٨.
- (28) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري: ٥١١، الشاهد ٨٤٣، شرح المفصل: ٣/ ١٣٦، برواية: (هضبة وكثيب) في الشطر الثاني.
- (29) ينظر: علل النحو: ٦٦.
- (30) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٣١٤.
- (31) الكتاب: ٣/ ٤١٤.
- (32) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: ١/ ٧٤٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٩٠، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٧.
- (33) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان: ٢/ ٣٣.
- (34) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٦٣.
- (35) الكتاب: ٣/ ٥٩٠.
- (36) نفسه: ٤/ ١٠٣ - ١٠٤.
- (37) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٠٤ الحاشية (١).
- (38) ينظر: عللة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير: ١٣.
- (39) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٥٦، المقتضب: ١/ ٢٦٠، الممتع في التصريف: ٢/ ٥٢٧.
- (40) الكتاب: ٤/ ١٥٦.
- (41) ينظر: نفسه: ٤/ ١٥٦.

- (11) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: ٢/ ٤٤٣، مجمل اللغة لابن فارس: ٣/ ٨٠١.
- (12) ينظر: الكشف للزمخشري: ٤/ ٣٧٢ - ٣٧٣.
- (13) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١١ / ٤١٤ - ٤١٥.
- (14) ينظر: عللة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير، مجيد خير الله راهي الزاملي: ٣، علل النحو، تح: د. محمود جاسم الدرويش: ٦٦.
- (15) ينظر: ابن يعيش وشرح المفصل: ٣٥٣.
- (16) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: ١٤٩.
- (17) ينظر: المنصف: ١/ ٢٥٤.
- (18) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية، جلد التواصل والتفاصيل، د. مهدي أسعد عرار: ٩٩ - ١٠٠.
- (19) ١٠١.
- (20) ينظر: المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش: ٢٥٧ - ٢٥٨.
- (21) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية: ١٠٠ - ١٢٢.
- (22) ينظر: الموجز في النحو للزجاجي: ١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٠٢، تقريب المقرّب: ١٠٢، التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان الأندلسي: ٢٤٩، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السهيلي: ٣/ ١٠١٧.
- (23) الكتاب: ٣/ ٣٧٦.
- (24) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٧ - ٤٨٨.
- (25) ينظر: نفسه: ٣/ ٤٨٧ - ٤٨٨.
- (26) الكتاب: ٣/ ٤٨٧ - ٤٨٨.

- (68) نفسه: ٣ / ٥١٩ .  
 (69) الكتاب: ٣ / ٥٦٨ .  
 (70) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٥، وينظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٢ / ٩١، ٩٦ .  
 (71) ينظر: الخصائص: ٣ / ١٠٣ .  
 (72) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٥٤ .  
 (73) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٥ - ٨ .  
 (74) ينظر: نفسه: ٥ - ٦ .

#### ثبت المصادر

- القرآن الكريم.
- ابن يعيش وشرح المفصل، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، جامعة الكويت، ط، ١٩٩٩م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٦٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط، ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) ومعه تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط، ٢٠٠٤م.
- الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، د. حسام أحمد قاسم، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط، ٢٠٠٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط، ١٩٩٩م.
- الأضداد في اللغة، ابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف، بغداد، ط، ١٩٦٥م.

- (42) نفسه: ٤ / ١٥٦ .  
 (43) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٢ / ٣٣ - ٣٥ .  
 (44) ينظر: علل النحو: ٦٧ .  
 (45) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٥٢، الأصول لابن السراج: ٣ / ٧٤ .  
 (46) الكتاب: ٣ / ٣٥٣ .  
 (47) الكتاب: ٣ / ٤١٦ - ٤١٧ .  
 (48) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤١٥، الحاشية (٣)، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ٩١٧، شرح المفصل: ٢ / ٥٤٠ .  
 (49) الكتاب: ٣ / ٥٩٦ - ٥٩٧ .  
 (50) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٤٨٣ .  
 (51) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٣١ .  
 (52) ينظر: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، د. زين كامل الخويسكي: ١ .  
 (53) ينظر: نفسه: ١، علة أمن اللبس في اللغة العربية، المقدمة: ١ .  
 (54) الكتاب: ٤ / ٥٣ .  
 (55) نفسه: ٤ / ٣٥٠ .  
 (56) ينظر: نفسه: ٤ / ٣٥٠ .  
 (57) نفسه: ٤ / ٣٥٠ .  
 (58) نفسه: ٤ / ٣٥١ .  
 (59) ينظر: الكتاب: ٣ / ٦١٤ - ٦١٥، المقتضب: ٢ / ٢١٦، كتاب التكملة: ٤٦٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ١٩٨ .  
 (60) الكتاب: ٣ / ٦١٥ .  
 (61) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٤٤٤ .  
 (62) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٢ / ٢١٨ .  
 (63) ينظر: علة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير: ١٠ .  
 (64) الكتاب: ٤ / ٢٨٢ .  
 (65) نفسه: ٣ / ٥١٨ .  
 (66) ينظر: نفسه: ٣ / ٥١٩ .  
 (67) نفسه: ٣ / ٥١٩ .

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون دمشقي الصالحي (ت ٩٥٣هـ)، تح: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٩٦٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب المسمى بـ(شرح النظم)، نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، إخراج وتعليق علي الشملاوي، مكتبة العزيزي، قم – إيران، ط ٦، ١٤٢٧هـ.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. -
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٨٦م.
- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل، د. مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط ١، ٢٠٠٣م.
- العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨م.
- علة أمن اللبس في اللغة العربية، مجيد خير الله الزامل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ١٩٩٧م.
- علل النحو، ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة، د. محمود جاسم درويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م،

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م.
- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٩٨٧م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العبيدي، جامعة قارونس، ليبيا، ط ١، ١٩٩٩م.
- تقريب المقرب في النحو، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت – لبنان، د. ط ١، ١٩٨٧م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، د. ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٩٩م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تح: محمود الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ١٩٩٩م.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات – الكويت، دار غريب للطباعة، القاهرة، د. ت.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها، د. لطيفة إبراهيم النجار، دار البشائر عمان – الأردن، ط ١، ١٩٩٤م.
- ديوان الأصمعيات، الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تح: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٢م.

- المنصيف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٩هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٩٥٤م.
- المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش ود. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. عبد الجليل عبيد حسين، مطبعة التعليم العالي – الموصل، بيت الحكمة، بغداد، د. ت.
- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٩م.
- الموجز في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: مصطفى الشويمي وابن سالم الدامرجي، مطبعة بدران، بيروت – لبنان، ١٩٦٥م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن الحجاج المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧١هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط ١، ١٩٨٧م.

### Summary

This research is important primarily as the oldest in the book discuss classified information in Arabic, a book (Sibawiyih), There is no doubt that this book has been contained to encompass most of the Arab admonishing voice, drainage, and some other indication, the aim of this research is to show care The old paradigm in terms of infrastructure, especially that some modern view that the veterans did not give meaning and significance of large infrastructure Exchange attention We have seen in their works to look at the ills that have interpreted the veterans on the basis of the Arab buildings used depends on the significance.

- كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات، الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، ١٩٩٩م.
- كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، بغداد – العراق، ١٩٨١م – ١٤٠١هـ.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة – مصر، ط ٣، ١٩٩٤م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبط: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ٣، ٢٠٠٣م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٨م.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.
- معاني الأبنية، د. فاضل صالح السامرائي، ط ١، بغداد، ١٩٨١م.
- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب – ليبيا، ط ٥، ١٩٨٣م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن ميمون، تح: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٩٩م.